أثر تعدد مصادر المعايير المحاسبية في تقييم قيمة آلات الصراف الآلي في المصارف الإسلامية

Impact of Multi accounting standards resources on (ATM) value evaluation in Islamic banks

د. عبدالله إبراهيم نزال

د. فؤاد سليمان الفسفوس

جامعة الزرقاء الاردن

الملخص

ركز البحث على توضيح أثر تعدد مصادر المعايير المحاسبية في زيادة جهالة تقييم قيمة الصراف الآلي في المصارف الإسلامية محليا ودوليا. وظهر في النتائج أنّ إتباع أحد مصادر المعايير المحاسبية له أسبابه المتمثلة بالتبعية للمصدر، أو توفر مصالح مشتركة بين المصرف الإسلامي ومصدر المعايير المحاسبية، أو بسبب توفر تفاصيل في المصدر غير متوفرة في مصدر معايير محاسبية آخر، وترتب على ذلك عدم توحيد نتائج تقييم قيمة آلات الصراف الآلي في المصارف الإسلامية ولا تقييم مخاطرها مما زاد جهالة تقييم أصول المصرف الإسلامي. وأوصى الباحثان بإتباع معايير الفقه الإسلامي لقدرتها على إزالة الجهالة المفضية للنزاع.

Abstract

This search concentrated on explaining the impact of multi accounting standards resources on increasing the ignorance of (ATM) value evaluation in Islamic banks locally and internationally. Results showed to follow one of accounting standards resources is has reasons as following the resource or sharing welfare between the Islamic bank and the accounting standards resource or the resource gives details which not be given by other accounting standards resource therefore results of evaluate (ATM) value in not unit in Islamic banks and risk evaluation which increase ignorance of assets evaluation in Islamic banks. Searchers recommended to follow the Fiqh accounting standards because of its ability to avoid ignorance which lead to conflict.

1. المقدمة

يعد الاستثمار والتمويل وطرق الادخار المناسبة سببا في الحفاظ على الموارد المالية وتنميتها محليا، وجلب الأموال من الخارج وحفظ الموارد من الهجرة، لذلك ظهرت أهمية متابعة عمل المصارف لتحقيق هذا الهدف(Thomas, 2011) . ويراقب المتخصصين في التقييم المصارف الإسلامية في تعاملاتها الدولية. ووضح (Frederick, 2011) أن المصارف الإسلامية تواجه منافسة في العمل مع المصارف التقليدية وأنها تقف ضعيفة أمام التطور التكنولوجي حتى أنها تفقد عملائها بسبب ذلك، لكن أصبحت المصارف الإسلامية وسيلة لإدارة

المخاطر بسبب انخفاض مخاطر عملياتها مقارنة مع المضاربات في المصارف التقليدية، لذلك تم التوسع بها كوسيلة لإدارة خطر المصارف التقليدية بعد الأزمة المالية، لكن يجب أن تخضع لمعايير محاسبية دولية ومعايير بازل لإدارة خطرها.

حيث تؤثر المعايير المحاسبية المعتمدة في المصرف في حساب التكلفة والايراد وقيمة الأصول وقيمة الخصوم وقيمة حقوق الملكية ويتأثر بها قيمة المضاربة على سهم الشركة في البورصة، وعدم انضباطها سبب في تقديم عدد من القيم المتناقضة، وقد تظهر الشركة رابحة وهي في حال خسارة وقد تظهر خاسرة وهي في حال ربح ، مما يعني أن مقياس الربحية والخسارة غير منضبط ويظهر الجهالة المؤدية لضياع الحقوق، والذي يطلق عليها فقها الجهالة المفضية الى النزاع.

هناك معايير محاسبية حكومية للشركات الحكومية، وهناك معايير محاسبية وطنية، وهناك معايير محاسبية دولية، وهناك معايير محاسبية أمريكية. فما هو التطابق وما هو الاختلاف بينها؟ وما الشروط الذي يجب توفرها لاعتماد القيد المحاسبي عند اعداد ميزانية المراجعة بقصد تقديم القوائم المالية من المدقق الداخلي الى مدقق الحسابات الخارجي كي يدققها ويعتمدها. وما دور الضوابط الشرعية التي تحكم قبول القيد المحاسبي وعرضه كما تراه هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية.

ومن ناحية أخرى فانّ المعايير تعرض بطريقة عامة ضمن مواضيع محاسبية، وأنّ الافتقار لوجود تفاصيل في المعايير الدولية أو غيرها سيدفع للبحث عن هذه التفاصيل في مصادر معايير مفصلة، وأنه بسبب تأثير السياسة الدولية في المعايير المحاسبية فهناك توجيه للمحاسبين لإتباع معايير محاسبية تتفق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والهيئة الدولية للبورصات (شعال ، 2014).

1.1 **المشكلة**: تظهر مشكلة البحث في عدم توفر معايير محاسبية موحدة ومنضبطة مع الأحكام الشرعية في المصارف الإسلامية مما يؤدي لزيادة الجهالة بين المصارف الإسلامية المحلية والدولية في فهم أثر العقد في خدماتها الائتمانية أو الاستثمارية أو الادخارية، حيث ظهرت مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ما مصادر تعدد المعايير المحاسبية؟
- ما أثر تعديل تفسيرات معايير المحاسبية الدولية مقارنة بمصدر معايير محاسبي آخر؟
- ما أثر تبعية المعايير المحاسبية لصندوق النقد الدولي في تصنيف القطاع المصرفي؟
- ما أثر اختلاف قيم آلة الصراف الآلي (ATM) تبعا لاختلاف مصادر المعايير المحاسبية؟
- ما أثر المعايير المحاسبية في تقيم مخاطر المصرف الإسلامي؟

2.1 الأهمية: تظهر أهمية البحث بتوضيح مدى إزالة الاختلاف في التطبيق العملي لبدائل المعايير المحاسبية في المصارف الإسلامية بين الدول، وذلك ببحث دور مصادر المعايير المحاسبية في تحقيق مصالح مشتركة مع المصارف الإسلامية، أو خضوع المصارف الإسلامية لتبعية مصدر المعيار المحاسبي، أو تقديم مصدر المعيار المحاسبي تفاصيل لا تتوفر في مصادر معايير محاسبية أخرى وأثر ذلك في تقييم أصول المصرف الإسلامي.

1. 3 أهداف الدراسة: تظهر أهداف الدراسة كما يلي:

- أن يوضح مصادر تعدد المعايير المحاسبية.
- أن يوضح أثر تعديل تفسيرات معايير المحاسبية الدولية مقارنة بمصدر معايير محاسبي آخر.
- أن يوضح أثر تبعية المعايير المحاسبية لصندوق النقد الدولي في تصنيف القطاع المصرفي.
- أن يوضح أثر اختلاف قيم آلة الصراف الآلي (ATM) تبعا لاختلاف مصادر المعايير المحاسبية.
- أن يوضح أثر المعايير المحاسبية في تقيم مخاطر المصرف الإسلامي

1. 4 الدراسات السابقة: هناك عدد من الدراسات السابقة التي وضحت سبب اختيار أحد مصادر المعايير المحاسبية للمنشآت، ومنها:

- (العبدالله وطلال، 2002) قد وضحا وجود علاقة بين السياسة والمحاسبة: هل هناك تغيرات في السياسية الدولية يترتب عليها تغيير في المعايير المحاسبية الدولية.
- (العربيد، 2005) وضح الاتجاه نحو التطابق بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية.
- (ياسين، 2006) وضح أنّ المعايير المحاسبية الدولية لها بعد سياسي بسبب توحيد مخرجات النظم المحاسبية الوطنية كي تتناسب مع قدرة أمريكا في التأثير والتدخل تبعا لمصالحها: هل المعايير يتم صياغتها بناء على قيود على الدول وتبعا لما يراه صندوق النقد الدولي كما في حالات إقراضه الدولي.
- (Assma, 2012) وضحت أنّ هناك عوامل متغيرة تفرض التغيّر في المعايير المحاسبية الوطنية كتغير عوامل السوق والعوامل السياسية والقانونية والثقافية والضريبية بحيث يسهل على المنشآت المحلية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كي تتفق مع المتطلبات الدولية لكل من صندوق النقد الدولي، والهيئة الدولية للبورصة، ومنظمة التجارة العالمية بما يحقق مصالح مشتركة ويفي بدورها الرقابي الدولي.

2. مصادر تعدد معايير المحاسبة

حيث تعدد مصادر المعايير المحاسبية كما يلي:

- معايير المحاسبة كما تراها الإدارة في المصرف الإسلامي لترويج المصرف أو تحقيق مصلحة في القوائم تتناسب مع رفع قيمة أسهمها في البورصة وزيادة عملائها
- معايير محاسبية كما تراها الحكومة في المصرف الإسلامي كتحقيق إيراد ضريبي مناسب أو تقليل مخاطر البنك الإسلامي
- معايير محاسبية دولية كما تراها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للبورصات لأغراض المراقبة الدولية وتقييم تصنيف مخاطر الدولة
- معايير محاسبية أمريكية كي تتناسب مع العولمة الأمريكية ويتم توحيد المعايير وفق متطلبات العولمة الأمريكية
- معايير محاسبية إسلامية كما تراها الأيوفي (هيئة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية)

- معايير محاسبية إسلامية كما يراه الفقه الإسلامي وتبعا لنوع الخدمات وتطويرها وتتفق مع هيئة الرقابة الشرعية.

وبناء على مصادر المعايير السابقة فقد ظهر اختلاف القيد المحاسبي تبعا لاختلاف مصدر المعيار، فقد ظهرت حالة البحث عن عوامل مشتركة بينها لبحث إمكانية توحيدها، كما يلي:

- هل هناك مصالح مشتركة لتطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن أحد مصادرها دون المصادر الأخرى؟
- أو هل هناك تبعية لتطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن أحد مصادرها دون المصادر الأخرى؟
- أو هل هناك تفاصيل لمعايير محاسبية صادرة عن أحد مصادرها دون المصادر الأخرى؟
- هل يمكن أن تحقق القوائم المالية في المصارف الإسلامية الاتفاق بين كل مصادر المعايير المحاسبية؟

3. أثر تعديل تفسيرات المعايير المحاسبية الدولية

وتعد لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لجنة تابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، تقدم تفسيرات حول المعايير المحاسبية الدولية وتقدم الإرشادات حول قضايا الإبلاغ المالي المعاصرة والتي قد يكون عليها خلاف أو تتناقض مع مصلحة المعلن عن القوائم المالية، ويراعى تطوير المعايير المحاسبية تبعا للحاجة يشترك فيه محاسبون، ومحللون ماليون، وممن يستخدموا القوائم المالية، ومن مجتمع الأعمال، وأسواق الأوراق المالية، والسلطات القانونية، وأكاديميون، وذلك لبحث أثر المعيار المحاسبي الدولي، وتفسيراته وإجراءاتها وإرشاداتها في نتائج المؤشرات المالية وضبط الحقوق والواجبات المالية دون تعدي أو تقصير(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2003)، ومن ناحية أخرى فان مجلس معايير المحاسبة الدولية يشترك مع مجلس معايير المحاسبة الدولية الأمريكية، وعادة ما يتم إدخال تعديلات تتعلق بالمعايير المحاسبية دولية، والتي توضح عدم ثبوت كل التفسيرات والمعايير المحاسبية، مما يعني حدوث جهالة بسبب تغيّرها من سنة لأخرى، كما في الجدول التالي: (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2013)

جدول 1: التحسينات السنوية للمعايير الدولية لإعداد القوائم المالية في مايو 2012

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية	موضوع التعديل
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 1:"تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى"	تكاليف الاقتراض
معيار المحاسبة الدولي 16:"الممتلكات والمصانع والمعدات"	تصنيف معدات التخديم
معيار المحاسبة الدولي 32:"الأدوات المالية: العرض"	الأثر الضريبي لتوزيع أدوات حقوق الملكية على حامليها

المصدر: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2013 جزء من جدول، ج1، ص 2أ

4. أثر صندوق النقد الدولي في تصنيف القطاع المصرفي

هناك محددات لقبول درجة تصنيف الرقابة المصرفية في الدولة، ويترتب عليها تحديد درجة مخاطر المصارف بناء على هذه الرقابة. وهذا يوضح طرق إدارة الخطر من خلال الوقاية قبل حدوث الخطر وحدوث خسارة المدخرات والتمويلات والاستثمارات. حيث لا يقبل التصنيف إلا بإتباع منهجية علمية مناسبة، فلا بد من تحصيل المعلومات التاريخية حول تقييم الرقابة المصرفية، وسبب تحديد درجة تصنيفها من خلال ما يلي:

- تحديد مصادر التقييم، وهي: الدراسات، التقارير المالية ومعلومات هيئات الحكومة، ومعلومات اتحاد المصارف، والمقابلات والتي تم اعتمادها من قبل صندوق النقد الدولي.
- تحديد العوامل التي سهلت أو أعاقت عمل صندوق النقد الدولي في إعداد التقييم مثل تعذر الوصول إلى الوثائق المترجمة أو البيانات الرقابية.
- التعرف على قانون كل مصرف ونطاق عملها المالي والرقابي وتفاصيل المؤشرات المالية والقوائم المالية.
- مراجعة شروط فعالية الرقابة المصرفية من خلال الوثائق المعتمدة لصندوق النقد حول تطبيق الانضباط والحوكمة، والنمو الاقتصادي والاستدامة والاستقرار المالي، وتحقيق الأمان من التحايل، وتوفر الإدارة القادرة على إدارة الأزمة، وتوفر البنية التحتية.

وهذا يوضح أن تقييم المصارف الإسلامية سيتأثر بالعوامل المؤثرة في تصنيف الرقابة المصرفية في الدولة، كما تراها معايير بازل، ومن ضمنها عوامل البيئة الخارجية كالاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، بشكل عام إضافة لعوامل البيئة الداخلية كالمؤشرات المالية للمصرف الإسلامي.

حيث ينقل الجدول صورة واضحة عن مدى الالتزام بالمبادئ الأساسية، ويظهر نقاط القوة التي تخفض الخطر كما تظهر نقاط الضعف التي تزيد الخطر، وذلك تبعا للنموذج التالي: (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014).

جدول 2: أثر العوامل المحاسبية المفروضة من لجنة بازل في تقييم المصارف

المبدأ الأساسي	التصنيف وهناك رتب وهي: ملتزم، أو ملتزم إلى حد كبير ،أو غير ملتزم إلى حد كبير، أو غير ملتزم، أو غير مطبق كما يراها صندوق النقد الدولي	التعليقات حول مدى الالتزام
التقارير الرقابية		
الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الرقابية		
ملاحظة حول الأصول والمخصصات والاحتياطيات		
التدقيق والرقابة الداخلية		
التقارير المالية والتدقيق الخارجي		
الإفصاح والشفافية		

نقل جزء من الجدول عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014

وبعد الإعداد يؤخذ بأضعف نقطة؛ فلو كان كلها ملتزم وظهر بند في أحدهما غير ملتزم يكون التقييم (غير ملتزم).

هناك عدد من التصنيفات المعتمدة بعد تقييم الرقابة المصرفية في الدولة بواسطة صندوق النقد الدولي، وتتمثل بما يلي:

1- ملتزمة: تطبق جميع المبادئ الأساسية تبعا لتناسبها مع كل دولة على حدا.
2- ملتزمة بدرجة كبيرة: يظهر بعض الشكوك مع توفر العزم على تحقيق الالتزامات في فترة محددة.
3- غير ملتزمة بدرجة كبيرة: وجود قصور حاد مع توفر دليل عدم فعالية الرقابة.
4- غير ملزمة: عدم الالتزام بعدة مبادئ أساسية أو عدم وضوحها.
5- غير مطبقة: عدم تطبيق المبدأ.

فما أقرته لجنة بازل كان هدفه حل مشكلة كما تراها، ولا يعد الالتزام المستمر بما أقرته بازل مصدر قوة، بل الأصل مراعاة تغيرات المشكلات، ويتم التعديل على ما أقرته بازل تبعا للحاجة، وقد تقوم بعض الدول بإضافة مبادئ لزيادة قوة الرقابة فيها رغم عدم النص عليها من لجنة بازل، ورغم ذلك فالمعتمد ما نصت عليه لجنة بازل. فليس الهدف أن تضع درجة الالتزام بالمبدأ بل الهدف من وراء تطبيق المبدأ هو توجيه السلطة للسيطرة على الرقابة المصرفية بفعالية كما تراه لجنة بازل وصندوق النقد الدولي. وهذا يعد فرضا على المصارف حتى يتم اعتماد تصنيفها بدرجة مقبولة، ومن ضمن ذلك التزام المعايير المحاسبية كما تراه لجنة بازل وصندوق النقد الدولي.

5. أثر اختلاف قيم آلة الصراف الآلي (ATM) تبعا للمعايير المحاسبية

يعد الصراف الآلي أحد أصول المصرف الإسلامي الثابتة، وله قيمة مالية كأي استثمار كما له إيراد ومصروفات، ويخضع للاهتلاك كأي أصل منتج للخدمات، وتتأثر قيمته باختلاف سعر صرف العملة للازمة لاستيراده وتشغيله وصيانتها، كما يتأثر قيمة الجهاز بتذبذب السعر نتيجة تغير الأسعار بسبب العرض والطلب، كما يتأثر بالتضخم نتيجة ارتفاع السيولة النقدية المقدمة للشراء، وإضافة لما سبق فانه يتأثر بخفض القوة الشرائية للعملة نتيجة قرار البنك المركزي أو العقوبات من صندوق النقد الدولي، وباعتبار الصراف الآلي استثمار في الأصول المصرف الإسلامي فانه يحتاج إلى تقييم عادل، ويظهر أثر اختلاف مصادر المعايير المحاسبية في اختلاف قيم الصراف الآلي باعتباره آلة كما في الجدول التالي:

جدول3: اختلاف معايير محاسبة الآلة بسبب اختلاف مصادر المعايير المحاسبية

مصدر المعيار المحاسبي	الفقه	معايير المحاسبة الدولية	معايير المحاسبة الأمريكية
نص مصدر المعيار المحاسبي	يقيم الأصل تبعا لسعر السوق مع إضافة كلفة الإحلال في الفرع كقيمة إضافية	تستخدم الكلفة التاريخية أو إعادة التقييم	تستخدم الكلفة التاريخية فقط ولا يسمح بإعادة التقييم

المصدر جزء من جدول (شعال، 2014) وتم إضافة الجزء الفقهي

فرضا بأنّ آلة الصراف الآلي تكلف عند تشغيلها في فرع المصرف مبلغ 150000 $، وبعد سنة أصبح سعرها في السوق 120000 $، فان تقييم الآلة سيكون كما في الجدول التالي:

جدول 4: مثال اختلاف معايير محاسبة الآلة بسبب اختلاف مصادر المعايير المحاسبية

مصدر المعيار المحاسبي	الفقه	معايير المحاسبة الدولية	معايير المحاسبة الأمريكية

قيمة مصدر المعيار المحاسبي	تكون قيمة الأصل تساوي (150000$) عند احلالها في المصرف، وبعد سنة يتم تقيمها لتصبح (120000$) أي خسارة الأصل في سنة = (30000$)	تكون قيمة الأصل تساوي (150000$) عند احلالها وللمصرف الصلاحية بإتباع سياسة إبراز قوة الأصل دون تغيير باعتماد الكلفة التاريخية أو تقييمها لبيان خسارة (30000$) بقصد خفض الضرائب أو تحقيق أي مصلحة أخرى	تكون قيمة الأصل تساوي (150000$) عند احلالها وتبقى كذلك دون تعديل
أثر التقييم	تقييم يتفق مع الواقع	جهالة أثر التغير في السعر وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات ومخاطر تبعا لبعد القيمة عن القيمة السوقية	جهالة أثر التغير في السعر وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات ومخاطر

المصدر: من إعداد الباحثين

6. أثر المعايير المحاسبية في تقيم مخاطر المصرف الإسلامي

يؤثر المعيار المحاسبي في القيد المحاسبي اللازم لإجراء التحليل المالي وتقييم المخاطر تبعا لمتطلبات معايير بازل الدولية، والتي هدفت للحفاظ على مدخرات واستثمارات المصارف، وقد طورت المعايير تبعا لحاجات مواجهة الاختلاسات والأزمات المالية. وتعد معايير بازل معايير دولية مكملة للمعايير المحاسبية الدولية في تقييم المصارف الإسلامية دوليا. فقد اهتمت لجنة بازل (1) بخفض مخاطر المصرف الائتمانية، ثم تابعت المستجدات في المخاطرة، حيث اهتمت بعد ذلك لجنة بازل (2) بمخاطر أخرى إضافية كمخاطر السوق نتيجة توفر التكنولوجيا في سرعة التعامل واتساع التعامل ليشمل العالم والمخاطر التشغيلية إضافة للمخاطر الائتمانية. وبعد الأزمة المالية الأخيرة عام 2008م ظهرت مشكلة تطوير المعايير ليظهر لجنة بازل (3)، وذلك لتغطية مخاطر المشتقات المالية، ومخاطر زيادة المديونية لتحقيق الرفع المالي، وركزت على حقوق الملكية ورفع نوعية الأموال الخاصة كي تتناسب مع تغطية المخاطر عند حدوثه من خلال رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة ومخصص المخاطر (نجار، 2014).

وتظهر مشكلة متابعة تطبيق معايير بازل عندما يختلف المعيار مع أحكام الشريعة الإسلامية الضابطة لعقود العمليات الائتمانية والادخارية والاستثمارية في المصرف الإسلامي. حيث تتأثر البيئة الشرعية الحالية في المصرف الإسلامي بالتغيرات المستجدة والتي تتطلب أحكام شرعية مرنة تراعي التغيّر، كما تتطلب فقهاء قادرين على الترجيح بين الآراء الفقهية المختلفة، ولا يتوفر في وقتنا الحالي نموذج فقهي واحد لكل العمليات في المصارف الإسلامية في العالم، لعدم توفر جهة واحدة لإصدار الأحكام الشرعية في المسائل المختلف بها، مما فرض دراسة مخاطر كل عملية تبعا لتطبيق المصرف الإسلامي لها. وقد تطرّق شرح المجلة العدلية للأحكام الشرعية المستجدة بسبب التطور، وكذلك الحاجة إلى فقيه متخصص في الترجيح؛ فقد جاء في تقرير المرحوم عالي باشا الصدر فيما يتعلق بالمجلة العدلية :(وأما المسائل المتفرعة من الدعاوى التجارية التي لا حكم لها في قانون التجارة فيحصل بها مشكلات عظيمة لأنه إذا رجع بشأنها إلى قوانين أوروبا وهي ليست موضوعة بالإرادة السنية فلا تصير مدار للحكم في محاكم الدولة العلية وإذا رجع في فصلها إلى الشريعة الغراء تعين على المحاكم الشرعية أن

تستأنف المرافعة في تلك الدعوى وحينئذ فالحكم بقضية واحدة في محكمتين يختلفان في أصول المحاكمة ينشأ عنه ضرورة تشعب ومباينة) (باز، 1986).

7. النتائج والتوصية: يظهر من البحث النتائج التالية:

- تتعدد مصادر المعايير المحاسبية والمصدر المتتبع هو المصدر الذي يملك السلطة للتقييم والعقوبة.
- مصدر المعايير المحاسبية الذي يقدم تفسيرات وإجراءات وإرشادات أكثر سهولة في الإتباع من المصادر الأخرى.
- تؤثر تبعية المعايير المحاسبية الدولية لصندوق النقد الدولي في تصنيف القطاع المصرفي على المستوى الدولي مما يكسبها صفة الإلزام بسب سلطتها.
- يوجد عمليا اختلاف في قيم آلة الصراف الآلي (ATM) باعتبارها احد أصول المصرف تبعا لاختلاف مصادر المعايير المحاسبية مما يؤدي لحدوث جهالة بسبب عدم فهم القيمة العادلة للآلة.
- تؤثر المعايير المحاسبية الدولية عند اعتمادها في المصارف الإسلامية في تقيم مخاطر المصرف الإسلامي.

وبناء على النتائج السابقة فقد أوصى الباحثان بمراعاة اثر الضوابط الشرعية في اعتماد المعيار المحاسبي في تقييم أصول المصرف الإسلامي والتي تختلف مع ما يقدمه المصرف التقليدي، حيث تعمد الضوابط الشرعية لتقديم القيمة العادلة تبعا لقيمة الإحلال كما في السوق وقت التقييم، مما يقدم قيمة حقيقية، ويترتب عليها تقييم المخاطر.

فهرس المراجع:

باز، سليم رستم اللبناني، 1986، شرح المجلة العدلية , للمرحوم, من أعضاء شورى الدولة العثمانية سابقا, طبع بإجازة نظارة المعارف الجليلة في الأستانة العلية , تاريخ الإجازة 30 ذي الحجة 1305 عدد 540 , دار التراث العربي ، ط3 بيروت، لبنان، ص9و10

شعال، شيرين ، 2014، دور اللوبي السياسي المحاسبي في اصدار المعايير المحاسبية الامريكية وأثره في اصدار المعايير المحاسبية الدولية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 36، العدد6، ص ص 299-302 و 313

العبدالله ، رياض وطلال الجحاوي، 2002، منظور فلسفي للعلاقة بين السياسة والمحاسبة واتعكاساتها على المعايير المحاسبية"حالة العراق"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، ص30

العربيد، عصام، 2005، تسييس المعرفة المحاسبية ودورها في اصدار المعايير المحاسبية الدولية، المجلة العربية للادارة، 2 كانون ثاني، ص75

اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، صندوق النقد العربي، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر/2012ن، أمانة حافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ص 53- 39، و131. (الانترنت) www.bis.org/publ/bcbs230.ar-pdf

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2003، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مبنى أبو غزالة، الشميساني، الأردن، ص ص 3 و 6.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2013، ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، الأردن، ج2، ص 4ب.، وج1، ص 2أ.

نجار، حياة ،2014، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 107-115

http://www.univ-setif.dz/Tdoctorat/facultes/facultes/fseg/2014/NEDJARHAYET.pdf

ياسين، خضر زهير، البعد المحاسبي في المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد11،

Assma, Swani, 2012, " The Changing Accounting Environment International Accounting Standards and US implementation", Journal of finance and accountancy, p9.

Maysa Jalboat, 2014, the case for engaging Arab donors in financing global education, global economy and development at Brookings, working paper 80/ October, Washington D.C. U.S.A, pp1-3, http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2014/10/31

Thomas H.W, Zieseme, 2011, Saving finance emigration and worker remittances serve to make staying rather than migrating possible, international Economic Journal, UK, 25(3), p p373